مُدخـــــل

التَّعارض، تعريفه وأهميته

أوّلاً : تعريف التَّعارض لغةً واصطلاحاً

ثانياً: تحقُّق وجوده وإمكانية وقوعه

ثالثاً: أهميتـه ومكانتـه

رابعاً: المصنَّفات الحديثيَّة في هذا المجال

مـدخل

التَّعارض: تعريفه، تحقُّق وقوعه، والمصنَّفات فيه

أولاً: تعريف التَّعارض:

التَّعارض لُغةً: مصدر الفعل تعارض، يقال: تعارض يتعارض تعارُضاً[1]، وأصله راجعٌ للمادَّة عَرَضَ.

ولم أجد عند المصنِّفين القدامى ذِكراً للتَّعارض، وإنَّما ذكروا في مادة عرض بعض الأفعال والمواد القريبة كعارض، واعترض، وتعرَّض، وعرَّض.

ووجدت أنَّ هذه المواد تفيد عدَّة معانٍ، وهي تَقْرُب من المعنى المراد، فقد دلَّت هذه الكلمات على المنع، أو المقابلة، والمساواة.

قال الخليل[2]: يقال[3]: عارضته في المسير: أي سرت حياله. واعْتَرض فلانٌ عِرضي: إذا قابله وساواه في الحَسَب.

وعارضت فلاناً: أي أخذ في طريقٍ، وأخذت في طريقٍ غيره، ثمَّ لقيته.

واعترض الشَّيء: أي صار عارضاً كالخَشَبةِ المُعترضة في النَّهر.

---

(1) هذا التَّصريف منقولٌ من معجمٍ لُغويٍّ حديث اسمه: «المحيط»: 1/318-319 تأليف: أديب اللجمي، البشير بن سلامة، وشَحادة الخوريّ، وعبد اللطيف عبيد، ونبيلة الرَّزاز، دار المحيط ـ بيروت، ط الثانية 1994.

(2) هو الخليل بن أحمد بن عمرو الفَراهيدي الأزدي اليحمدي، أبو عبد الرحمن، من أئمة اللُّغة والأدب، وواضع علم العَرُوض، له عددٌ من الكتب منها: قاموس "العين" وغيره، توفي ـ رحمه الله ـ (170هـ/786م).
انظر ترجمته: السِّيرافي ـ أخبار النحويين البصريين: 40-38 المطبعة الكاثوليكية ـ بيروت 1936م. الزَّبيدي ـ طبقات اللغويين والنحويين: 51-47 تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط الثانية، والقفطي ـ إنباه الرواة: 1/341-347تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ـ القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، ط الأولى 1986م، ابن خَلِّكان ـ وفيات الأعيان: 2/244-248 والذَّهبي ـ سير أعلام النبلاء: 7/429-431.

(3) انظر: العين: 1/272، 273، تحقيق: د.مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة ـ العراق.

وقد كرَّرت المعاجم اللُّغوية أكثر ما جاء في كلام الخليل، ولم يُزَد عليه إلاّ في القليل النَّادر، فقد جاء في التَّهذيب[1]، ومقاييس اللُّغة :[2]عارض فلانٌ فلاناً إذا فعل مثل فعله،وأتى إليه مثل الذي أتى به.

وبالنَّظر إلى ما مرَّ نجد أنَّ مادَّة عرض ومشتقاتها قد أفادت فيما أفادته من معانٍ المنع، والمقابلة أو التَّقابل والتَّساوي، وبما أنَّ التَّعارض يفيد الاشتراك بين شيئين، وفي المعجم الوسيط[3]: تعارضاً، عارض أحدهما الآخر. فبإمكاننا القول: أنَّ التَّعارض من معانيه اللُّغوية، التَّمانع، والتَّقابل، والتَّساوي، وهي معانٍ سائغةٌ لها نظائر في الاصطلاح، بل إنَّ من الأُصوليين من يطلق على التَّعارض اسم التَّعادل ـ أي التَّساوي ـ ، أو التَّمانع، أو حتّى التَّقابل ـ كما سيأتي ـ وعلى هذا فالعلاقة واضحة بين التَّعريفين اللُّغوي والاصطلاحي.

أمَّا في الاصطلاح ـ وأقصد اصطلاح المُحدِّثين ـ فلم يتمّ التَّطرق لتعريف مصطلح التَّعارض بعينه، ولعل ذلك راجعٌ لاستغنائهم عن ذلك بتعريف مختلف الحديث، ظنّاً منهم أنَّ الاسمين مترادفان، وهو ما شعرت به أثناء وقوفي على تعريفاتهم، فقد قال الحاكم[4] في تبويبه لهذا النَّوع: «هذا النَّوع من هذه العلوم معرفةُ سُنَنٍ لرسول الله ﷺ يعارضها مثلها»[5].

(1) تهذيب اللغة للأزهري: 1/463 تحقيق: عبد السلام هارون، ومحمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1384هـ/1964م.

(2) لابن فارس: 4/272تحقيق: عبد السلام هارون، طبع عيسى البابي الحلبي ط الأولى 1369هـ، وانظر: ابن منظور ـ لسان العرب: 187-7/165.

(3) 2/594، دار احياء التراث العربي ـ بيروت ط الثانية.

(4) هو محمد بن عبد الله بن محمد الحاكم، أبو عبد الله البيِّع الحافظ، إمام أهل الحديث في عصره، العارف به حق معرفته، صنف التصانيف النافعة منها «المستدرك» و «علوم الحديث» توفي سنة (405هـ/1014م).انظر ترجمته: السمعاني ـ الأنساب: 433-2/432، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط الأولى 1408هـ/1988م. وابن الجوزي ـ المنتظم: 110-15/109 تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الأولى 1412هـ/1992م، والصريفيني ـ المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور: 17-15 ضبطه خالد حيدر، دار الفكر ـ بيروت 1414هـ/1993م، والذهبي ـ تذكرة الحفاظ: 1045-3/1039، وسير أعلام النبلاء: 177-17/162.

(5) معرفة علوم الحديث: 122، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط الرابعة 1400هـ/1980م.

وقال الخطيب[1] كذلك[2]: «باب القول في تعارض الأخبار، وما يصحُّ التَّعارض فيه وما لا يصحّ».

ثمَّ ساق استشهادات ذكرها غيره في باب المختلف، ومنها كلمة ابن خُزَيمة[3] في نفي وجود التَّعارض.

أمَّا عن تعريف المختلف عندهم فقد ذكره النَّوويُّ[4] فقال[5] «هو أن يأتي حديثان متضادَّان في المعنى ظاهراً فيُوفَّقُ بينهما أو يُرجَّح أحدهما» وعلى هذا التَّعريف اقتصر أغلب من جاء بعده.

---

(1) هو الحافظ الكبير أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، محدث الشام والعراق، بل محدث المشرق قاطبة، وصاحب التصانيف البديعة في الحديث والتاريخ منها: «تاريخ بغداد» و «الكفاية» «والجامع لأخلاق الراوي والسامع «والسابق واللاحق» وغير ذلك كثير، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (463هـ/1072م). أُنظر ترجمته: السمعاني ـ الأنساب: 2/384، ابن عساكر ـ تبيين كذب المفتري: 271-268، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط الثالثة 1404 هـ /1984م، ابن الجوزي ـ المنتظم:135-16/129، ابن خلكان ـ وفيات الأعيان: 93-1/92، ابن الدمياطي ـ المستفاد: 161-151تحقيق: محمد مولود خلف، و د. بشار عواد، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط الأولى 6 140هـ/1986 والذهبي ـ تذكرة الحفاظ: 1146-3/1135 ، وسير أعلام النبلاء: 297-18/270.

(2) انظر: الكفاية في علم الرواية: 432 دار الكتب العلمية ـ بيروت 1409هـ/1988م مصور عن الطبعة الهندية

(3) هو الإمام الحافظ المجتهد أبو بكر محمد بن إسحاق بن خُزَيمة النَّيسابوري، من أئمة الحديث ومتقدميهم، صاحب «الصحيح» و «التوحيد» وغيرهما من المصنفات، توفي ـ رحمه الله ـ سنة: (311هـ/924 م)، انظر ترجمته: الخليلي ـ الإرشاد 168اب ـ 169اب، مخطوط، والسهمي ـ تاريخ جرجان: 456 رقم (889) عالم الكتب ـ بيروت، ط الرابعة 1407هـ/1987م، وابن الجوزي ـ المنتظم: 236-13/233، والذهبي ـ تذكرة الحفاظ: 731-2/720، سير أعلام النبلاء: /14 382-365 والعبر 2/462.

(4) الإمام محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف الدين بن مري الحزامي الشافعي، من كبار علماء الفقه والحديث، صنف فيه التصانيف النافعة المفيدة منها «المجموع شرح المهذب» و «الاذكار» «ورياض الصالحين» وغير ذلك، توفي سنة (676هـ/1277م)

انظر ترجمته: السبكي ـ طبقات الشافعية الكبرى: 400-8/395تحقيق: عبدالفتاح محمد الحلو، ومحمود محمد الطناحي، ط الأولى عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة، والذهبي ـ تذكرة الحفاظ: 4/1470.والسّيوطي ـ المنهاج السَّوي في ترجمة الإمام النووي، تحقيق: أحمد شفيق دمج، دار ابن حزم ـ بيروت، ط الأولى 1408هـ/1988م.

(5) التقريب والتيسير: 94، تعليق: صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الأولى 1407هـ/1987م.

ونلاحظ من الإشارات السَّابقة والتَّعريف الّذي نقلته عن النَّوويِّ أنَّ أهل الحديث يَقصِرون المختلف والتَّعارض على الواقع بين الحديثين، فيخرج بذلك: التَّعارض ما بين الأحاديث والآيات، أو ما بين الأحاديث والعلوم أو العقليات أو الوقائع والحوادث وما شابه ذلك. وهذه الأمور المستثناة من صميم التَّعارض، فيكون التَّعريف غير جامعٍ،لكنَّهم عندالتَّطبيق تعرَّضوا للتَّعارض بمعناه الواسع.

أمَّا تعريف التَّعارض عند غير المحدِّثين من الأصوليِّين وغيرهم ممن اعتنى بجمع المصطلحات وتوضيح التَّعريفات، فقد ورد التَّعارض عندهم بصيغٍ عدَّة، منها ما قاله التَّهانوي[1] من أنَّ التَّعارض[2] «تقابل الحُجَّتين المتساويتين على وجهٍ لا يمكن الجمع بينهما»، وقال: «وعُرِّف بأنَّه كون الدَّليلين بحيث يقتضي أحدهما ثبوت أمرٍ، والآخر انتفاؤه في محلٍ واحدٍ، وفي زمانٍ واحدٍ بشرط تساويهما في القُوَّة».

وتعريفات الأصوليِّين يمكن إرجاعها لأربعة صيغٍ:

أولها[3]: «إنَّ التَّعارض هو التَّناقض والتَّنافي» وأُطلق أحياناً عليه «التَّمانع».

ثانيهما[4]: «التَّعارض بين الأمرين أو الشَّيئين: هو تقابلهما على وجهٍ يمنع كلٌّ منهما مقتضى صاحبه».

---

(1) هو محمد بن علي بن محمد حامد الفاروقي، الحنفي، باحث هندي، لغوي مشارك في بعض العلوم، من تصانيفه «كشاف اصطلاحات الفنون» وغيره، كان حياً قبل (1158هـ/1745م). انظر ترجمته: الزركلي ـ الأعلام: 6/295، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط التاسعة 1990م، وكحالة ـ معجم المؤلفين:47/ 11، دار احياء التراث العربي ـ بيروت.

(2) كشاف: اصطلاحات الفنون:991-4/990 ، شركة خياط للكتب والنشر ـ بيروت 1966 وانظر: التفتازاني ـ التلويح على التوضيح: 3/38 المطبعة الخيرية ـ مصر ط الأولى سنة 1322هـ

(3) انظر: الغزالي ـ المستصفى: 2/226،395، دار صادر بيروت، مصور عن الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق سنة 1324هـ، وإمام الحرمين ـ البرهان في أصول الفقه: رقم (1192) تحقيق: د. عبد العظيم الديبط الأولى 1399هـ، البصري ـ المعتمد في أصول الفقه: 2/841 تحقيق: محمد حميد الله، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية ـ دمشق 1384هـ.

(4) انظر: الأسنوي ـ نهاية السول على منهاج البيضاوي: 2/287 دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الأولى سنة 1405هـ، والسبكي ـ الإبهاج شرح المنهاج 2/273، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط الأولى 1404هـ، وغيرهما.

ثالثهما[1]: «تقابل الحُجتين المتساويتين على وجهٍ يوجب كلٌّ واحدٍ منهما ضدَّ ما توجبه الأخرى، كالحلِّ والحُرمة، والنَّفي والإثبات».

رابعهما[2]: «أن يرد خبران يتضمنان حكمين يتعذَّر العمل بهما، وليس أحدهما أولى من الآخر في باب وجوب العمل».

يلاحظ من تعريفات الأصوليين أنَّهم يَقْصِرون المتعارض عليما يصلح أن يكون دليلاً أوحجَّة وهم بهذا الصَّنيع قد أدخلوا أشياء لم يدخلها المحدِّثون من حيث شمول تعريفهم لتعارض الحديث مع كلِّ ما يصلح أن يكون حجَّةً من كتابٍ، وسنَّةٍ، وإجماعٍ،وقياسٍ، ولكنَّهم في المقابل قد أخرجوا من المتعارض أموراً قد أدخلها المحدِّثون، عندما جعلوا التَّعارض مُقتصِراً على ما يصلُح أن يكون حجَّةً أو دليلاً، ولهذا فهم لايهتمون بما عدا ذلك من المُتعارضات، وهذا قصورٌ أيضاً. التَّعريف الرَّابع هو أشدُّها قصوراً، إذ جمع بين اقتصار التَّعارض على الأخبار فحسب، واشترط في هذه أن تكون متضمنةً لأحكامٍ شرعيَّةٍ، وهو ما ينطبق عليه صنيع الإمام الشَّافعي في «اختلاف الحديث».

بقى أن أشير، إلى أنَّ هناك من عرَّف التَّعارض بالتَّناقض، أو التَّنافي، فإنَّه أتى بعبارةٍ مجملةٍ، لكنَّها في الحقيقة أفضل من كثيرٍ من التَّعريفات، ولاسيما إذا أردنا أن نفهم التَّناقض بالمعنى الواسع لا الضَّيِّق، ولكن يُعكِّر على هذا ما عُرِّف به التَّناقض بأنَّه[3]: «تقابل الدَّليلين المتساويين على وجهٍ لا يمكن الجمع بينهما بوجهٍ».

---

(1) أصول السرخسي: 2/12، وانظر: أصول البزدوي مع كشف الأسرار: 3/77، دار الكتاب العربي ـ بيروت: 1394. النسفي ـ كشف الأسرار في شرح المنار: 3/88، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط الأولى 1406هـ.

(2) انظر: ابن المرتضي ـ منهاج الوصول شرح معيار العقول: 544 تحقيق: أحمد مطهر الماخذي دار الحكمة اليمانية ـ صنعاء، ط الأولى 1410هـ/1990م.

(3) انظر: التهانوي ـ كشاف اصطلاحات الفنون:6/1413.

والخلاصة: أنَّ كلا التَّعريفين بمفهوم المحدِّثين أو الأصوليِّين قاصرٌ عن إعطاء المعنى الجامع المانع للتَّعارض، فلهذا كان لابدَّ من محاولة ايجاد تعريف قد يكون أولى من غيره لكنَّه غير خالٍ من الاعتراض لمن أراد التَّتَبُّع، وهو: «التَّضادُّ بين الحديث وأمرٍ آخر من قرآنٍ، أو حديثٍ مثلِه، أو عقلٍ ورأيٍّ، أو حادثةٍ وواقعٍ، تعارضاً بيِّناً، بشرط صحَّة المتعارضين، وحدوث التَّناقض من كلِّ وجهٍ».

والتَّعارض على هذا أمرٌ صعب التَّحقُّق، إن لم أقل إنَّه قد يصل إلى درجة الاستحالة وهذا يدفعنا للتَّساؤل، هل التَّعارض موجودٌ، وممكن الحدوث؟

ثانياً: تحقُّق وجوده وإمكانية وقوعه:

إنَّ أوَّل ما يجب أن نعتقده أنَّ الوحي لا يتناقض، ولهذا فلا يمكن أن يوجد حديثان، أو حديثٌ وآيةٌ متعارضان من كلِّ وجه، تعارضاً واضحاً، وتناقضاً بيِّناً لأنَّهما وحيٌ، والوحي لا يتعارض، وإنَّما هو توهُّم التَّعارض بالنِّسبة للنَّاظر.

قال ابن خُزَيمة[1]: «لا أعرف أنَّه رُوي عن رسول الله ﷺ حديثان بإسنادين صحيحين مُتضادَّان، فمن كان عنده فليأتِ بهِ حتَّى أُؤلِّف بينهما».

وقال الشَّافعيُّ[2]: «ولم نجد عنه شيئاً مختلفاً فكشفناه إلاّ وجدنا له وجهاً يُحتمل به أو لايكون مختلفاً، وأن يكون داخلاً في الوجوه التي وصفت لك»، وقال[3]: «ولم نجد عنه حديثين مختلفين إلاولهما مخرجٌ، أو على أحدهما دلالة بأحد ما وصفت:إمَّا بموافقة كتابٍ، أو غيره من سنَّتِه، أو بعض الدَّلائل». وقال البَاقِلاّنيُّ[4]:

(1) انظر: الخطيب ـ الكفاية: 433 - 432.

(2) انظر الرسالة: 216 رقم (587) تحقيق وشرح: أحمد شاكر، دار الفكر ـ بيروت.

(3) المصدر السابق: 217 - 216 رقم (590)

(4) هو القاضي أبو بكر محمد بن الطيِّب بن محمد البغدادي الباقلاّني، من كبار علماء الكلام المتكلمين على مذهب الأشعريَّة إمام وقته وعالم عصره، له من المصنفات: «الإنصاف» و«التمهيد» وغيرهما كثير. توفي ـ رحمه الله ـ سنة ـ (403هـ/1013م).انظر ترجمته: القاضي عياض ـ ترتيب المدارك: 2/585-602، تحقيق: أحمدباكير، دار مكتبة الحياة ـ بيروت، السمعاني ـ الأنساب: 1/265-267، ابن عساكر ـ تبيين كذب المفتري: 217-226، ابن الجوزي ـ المنتظم:15/96، ابن خلكان وفيات الأعيان: 4/269-270 والذهبي ـ سير أعلام النبلاء: 17/190-193، النباهي ـ المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا: 37-40 المكتب التجاري للطباعة ـ بيروت.

«وكلُّ خبرين عُلِم أنَّ النَّبيَّ ﷺ تكلَّم بهما فلا يصحُّ دخول التَّعارض فيهما على وجهٍ وإن كان ظاهرهما متعارضين، لأنَّ معنى التَّعارض بين الخبرين والقرآن من أمرٍ ونهيٍ وغير ذلك أن يكون مُوجِبُ أحدهما منافياً لموجب الآخر، وذلك يبطل التَّكليف إن كانا أمراً ونهياً، وإباحةً وحظراً،ويوجب كون أحدهما صدقاً والآخر كذباً إن كانا خبرين، والنَّبيُّ ﷺ مُنَزَّهٌ عن ذلك أجمع، ومعصومٌ منه باتِّفاق الأُمَّة»[1].

ولهذا إن وجدنا حديثاً يناقض آخر، أو آية، أو ممّا يصح أن يكون معارضاً فعلينا أن نتريَّث في الحكم، وندرس المسألة دراسةً شاملةً ـ كما سأُبيِّن في الأبواب القادمة ـ حسبما تقتضيه طبيعة العلم الذي نحن بصدده، ولكن لا يجوز على أيَّةِ حالٍ اعتقاد أنَّ التَّناقض والتَّعارض قد صدرا عن الوحي الَّذي يمثِّل الكتاب والسُّنَّة. ولهذا نستطيع القول مطمئنين: أن لا تعارض في السُّنَّة ولاسيما عندما نتعرف على بقيَّةِ موضوعات هذا البحث. وإلى هذا انتهى أغلب العلماء، بل كلُّهم، عندما قرَّروا أن لا تعارض حقيقةً بين أقوال الرَّسول وأفعاله مع بعضها بعضاً، أو مع سواها، وعلى هذا يجب أن يكون الاعتقاد، إذ الثِّقة قد يخطئ، أو يكون أحد الحديثين ناسخاً للآخر إذا كان مما يقبل النَّسخ، أو يكون التَّعارض في فهم السَّامع لا في نفس كلامه ﷺ[2].

وغير ذلك من الوجوه التي سأتعرَّض لها في مبحث أسباب وجود التَّعارض إن شاء الله.

ولهذا فإنِّي إذا ذكرت تعارض الحديثين فإنَّما أقصد فيما يرى النَّاظر، أو يفهم السَّامع، لا تعارضهما حقيقةً.

---

(1) انظر: الخطيب ـ الكفاية: 433.

(2) انظر: ابن قيم الجوزية ـ زاد المعاد: 3/112المكتبة العلمية ـ بيروت.

ثالثاً: أهميَّة علم التَّعارض ومكانته:

اتَّفقت كلمة علماء الحديث الَّذين صنَّفُوا في «المصطلح» على التَّنْبيه على أهميَّة التَّعارض، قال النَّوويّ[1]: «هذا فنٌّ من أهم الأنواع، ويُضْطَر إلى معرفته جميع العلماء من الطَّوائف».

وأهميَّة هذا الفنِّ تنبع كما قال النَّوويُّ من اضطرار أغلب العلماء له، فالتَّعارض له علاقةٌ وثيقةٌ بالفقه، والأصول، والعقائد، ومن هذه العلاقة تتبلور أهمِّيَّته ومكانته، فقد أخذ مكانه كمبحثٍ مُستقلٍ في كلٍّ من الحديث وأصول الفقه، إضافة إلى ضرورة إحكامه لمن يتصدَّى للفقه أو العقائد، ولهذا قال العلماء[2]: «وإنَّما يكمل للقيام به الأئمَّة الجامعون بين صناعتي الحديث والفقه، الغوَّاصون على المعاني الدَّقيقة».

ولهذا لم يتكلَّم في هذا العلم إلاّ القلَّة من العلماء، ولم ينهض له إلا الجهابذة منهم، ومع ذلك لم يسلموا من الاعتراض والانتقاد.

شبهةٌ وردُّها:

ذكر أهل الحديث أنَّه لا يكمل للقيام بهذا العلم ـ أي التَّعارض من حيث إدراكه والكلام فيه ـ إلاّ الأئمَّة الجامعون بين صناعتي الحديث والفقه، فتلقَّف هذه الكلمة قومٌ لم يفهموا مرماها، ولم يُدركوا قصد العلماء منها، فأضحوا يشترطون

---

(1) لتقريب والتيسير: 94، وانظر: البلقيني ـ محاسن الاصطلاح: 414، تحقيق: د. عائشة بنت الشاطئ، مكتبة دار الكتب ـ القاهرة 1974، ابن الملقن ـ المقنع في علوم الحديث: 2/ 480، تحقيق: عبد الله يوسف الجديع، دار فواز للنشر، السعودية ـ الإحساء ط الأولى 1413هـ/1992، السخاوي ـ فتح المغيث: 3/81، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط الأولى 1403هـ/1983م، والسيوطي ـ تدريب الراوي: 2/196 دار الكتب العلمية ـ بيروت ط الثانية 1399هـ/1979م. الأنصاري ـ فتح الباقي: 2/301 تصوير دار الكتب العلمية ـ بيروت مطبوع مع التبصرة والتذكرة للعراقي، الصنعاني ـ توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: 2/423 تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط الأولى 1366هـ.

(2) انظر: ابن الصلاح ـ المقدمة: 284 تحقيق: د. نور الدين عتر، دار الفكر ـ دمشق طبعة مصورة سنة 1406هـ/1986م، وانظر كذلك المصادر السالفة الذكر.

لمن يتكلَّم في التَّعارض أن يكون جامعاً بين الفقه والحديث، بل إنَّ بعضهم اشتطَّ في الفهم حتَّى قصر فهم التَّعارض على الفقهاء كما قال ابن الجَوزي[1]: «اعلم أنَّ للأحاديث دقائق وآفاتٍ لا يعرفها إلاّ العلماء الفقهاء»[2]، بل لقد اشتطَّ بعضهم أكثر عندما جعل الفقهاء هم المُدركين وحدهم للشُّذوذ والعِلّة، وأنَّ المحدِّثين لا مَدْخل لهم بذلك كما قال الغزالي[3]: «وقد يصحُّ الحديث سنداً ويضعف مَتْناً بعد اكتشاف الفقهاء لعلَّةٍ كامنةٍ فيه».

وقال محقِّق «دفع شُبه التَّشبيه»[4]: «والحقُّ أنَّهم ـ أي أهل الحديث ـ في غالب أحوالهم لم يراعوا الشَّرط الرَّابع والخامس وهما سلامة الحديث من الشُّذوذ والعِلَّة القادحة، ولم يُدرك شذوذ الحديث أو وجود العلَّة فيه إلاّ النُّقَّاد الَّذين جمعوا بين الفقه والحديث، فأمَّا من اقتصر علمهم على الحديث فقط، فلم يدركوا ذلك إلاّ في اليسير وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء»[5].

---

(1) هو الإمام العلاّمة الحافظ المفسر أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد المعروف بابن الجَوْزي، مكثر من التصانيف، وواعظ مؤثر من تآليفه «المنتظم في التاريخ» و «زاد المسير في التفسير» وغيرهما توفي سنة (597هـ/1201م). انظر ترجمته: ابن نقطة ـ التقييد: 344-343، تحقيق: كمال الحوت، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط الاولى 1408هـ/1988م، والمنذري ـ التكملة لوفيات النقلة: 395-394/1رقم (608) تحقيق: د. بشار عواد، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط الثانية 1401هـ/1981م ، وأبو شامة ـ الذيل على الروضتين: 21 دار الجيل ـ بيروت، 1974م م، وابن خلكان ـ وفيات الأعيان: 3/140، والذهبي ـ تذكرة الحفاظ: 4/1342، وسير أعلام النبلاء: 384-21/365، وابن رجب ـ ذيل طبقات الحنابلة: 433-399/1دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت، وابن مفلح ـ المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد 2/93/98، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان بن عثيمين، مكتبة الرشد ـ الرياض، ط الأولى 1410هـ/1990م.

(2) دفع شبه التشبيه: 143، تحقيق: حسن السقاف، دار الإمام النووي ـ عمان، ط الثالثة 1413هـ/1992م.

(3) انظر: السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث: 15 دار الشروق - القاهرة، ط الرابعة 1989م.

(4) ص 46.

(5) وهذه دعوى تكذِّبها الحقيقة والواقع، إذ إنَّ الشُّذوذ والعلَّة قد اختصَّ بهما علماء هذا الشَّأن دون سواهم، وممَّن برز منهم أبو حاتم، وأبو زُرْعة، ومُسلم، والبُخَاريُّ، والدَّارقُطنيُّ، ولم نسمع قط أنَّ الفقَهاء هم من تكلَّم في العلل أو الشُّذوذ، بل إنَّ الشَّافعي على جلالة قدره ورُسوخ قدمه في الحديث كان يقول للمحدِّثين: نحن الأطباء وأنتم الصَّيادلة.

ومنشأُ هذه الشُّبْهةِ راجعٌ لتصوُّر علماء المصطلح أولاً للتَّعارض، إذ إنَّهم ظنُّوا أنَّ المختلف إنَّما يكون بين الأحاديث الفقهيَّه ـ كما هو صنيع الإمام الشَّافعي ـ ولهذا فإنَّ قول علماء المصطلح: «إنَّما يكمل للقيام به الأئمَّة الجامعون بين صناعتي الفقه والحديث» تَتنزَّل على جُزءِ التَّعارض المتعلِّق بالجانب الفِقهيِّ، أو ما يطلق عليه أحاديث الخلاف، وهذا يستوجب لمن يتصدَّى له أن يكون جامعاً بين الفقه والحديث، وإلاّ فإنَّ للتَّعارض متعلّقات بالقرآن، والعقيدة، واللغة، والمعقول، والعلوم التَّجرِيبيَّة والطِّبيَّه، والرَّأي وهذه الأمور كلُّها لا مُتعلَّق لها بالفقه، وإنَّما تحتاج إلى علم بالحديث ثمَّ معرفةٍ بالجانب الآخر من متعلَّق التَّعارض.

أمَّا الزَّعم بأنَّه لا يدرك الشُّذوذ والعِلَّة إلاّ الفقهاء، فإنَّه زعمٌ باطلٌ نتج عن قُصورِ فهمٍ لكلمات العلماء في تحديد من ينبغي له أن ينهض لدفع المتعارض من الأحاديث. وإلاّ فإنَّ أهل كلِّ صَنعةٍ أعلم بها من غيرهم، وأدرى بدقائقها وتفصيلاتها، وهو ما لا يتوفر لغيرهم، وقد بيَّنت ذلك في الباب الرَّابع في مبحث «الرَّدِّ الإجماليِّ على المعاصرين».

وقد آن لنا أن نضع الأُمور في نِصابها، فلا يُسأل عن الفتوى إلاّ الفقهاء، ولا عن الأحاديث ودرجاتها وشذوذها وعللها إلاّ أهل الحديث، وهكذا في كلِّ علمٍ وفنٍ، وآن لنا أن نردَّ تدخلات المتطفِّلين على العلوم من غير أهلها بدعوى عدم التَّخصُّص.

رابعاً: المصنَّفات في المتعارض من الأحاديث:

شهد موضوع التَّعارض واختلاف الحديث ابتداءً من نهاية القرن الثَّاني، وحتَّى هذه الأيام ظهور عدَّة مصنفاتٍ تخُصُّه، اتَّخذ أغلبها طابع الإجابة عن أحاديثَ مُشكلاتٍ. وقد وقفت ـ حسب جهدي ـ على أسماء عدد منها، وظَنِّي أنَّ هناك أسماء أُخرى لم أقف عليها، أو طوتها يد الحَدَثان التي عبثت في جزءٍ كبيرٍ من تراثنا فبات مفقوداً.

وقد اقتصرت على ذكر اسم الكتاب ومؤلفه، والإشارة إلى طبعته إن كان مطبوعاً، أو مكان وجوده إن كان مخطوطاً، وما تركته غُفْلاً عن ذلك فإنّي لم أقف إلاّ على اسمه، فأكتفي بذكر المصدر الذي استقيت منه اسم المؤلف، وأرجأت الكلام على نقد هذه المؤلفات، أو ما وقفت عليه منها إلى الباب الرَّابع:

1- اختلاف الحديث للإمام محمد بن إدريس الشَّافعيِّ، وقد طُبع مع كتاب الأم في المجلد الأخير منه، وطبع مفرداً كذلك في دار الكتب العلمية ـ بيروت، بتحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، ط الأولى سنة 1406هـ/1986م.

2- تأويل مختلف الحديث، لابن قُتَيبة الدِّينَوَري[1]، وقد طُبع الكتاب عدَّة طبعات غير محقَّقة، منها: طبعة دار الكتاب العربي ـ بيروت، والطَّبعة التي حقَّقها محمد الأصفر،المكتب الإسلامي ـ بيروت.

3- تهذيب الآثار، لمحمد بن جَرير الطَّبَريِّ[2]، طبع منه عدَّة مجلدات: الأولان منه فيهما بقية مسند عليٍّ ومسند ابن عبّاس ـ رضي الله عنهما ـ بتحقيق: د. ناصر بن سعد الرشيد، وعبد القيوم عبد رب النَّبي، مطابع الصفا ـ مكة المكرمة سنة 1402هـ، وطبع مسند ابن عباسٍ مُفرداً في مجلدين بتحقيق: محمود شاكر.

---

(1) هو العلاّمة ذُو الفُنون، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قُتيبة الدِّينوري، صاحب التَّصانيف البديعة، قال الخطيب: كان ثقةً ديِّناً فاضلاً، من مصنفاته: «تأويل مختلف الحديث» و«المعارف» و«غريب الحديث» وغير ذلك، توفي سنة (276هـ/889م).
انظر ترجمته: الزّبيدي ـ طبقات اللغويين والنحويين: 116، الخطيب ـ تاريخ بغداد: 10/ 170-171، السمعاني ـ الأنساب: 3/452، القفطي ـ إنباه الرواة: 147-2/143، ابن خلكان ـ وفيات الأعيان: 3/42-44، الذهبي: تذكرة الحفاظ: 2/631، وسير أعلام النبلاء: 13/296-302.السيوطي ـ بغية الوعاة: 2/63-64 تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.

(2) هو محمد بن جرير بن يزيد الطَّبري، الإمام العلم المجتهد، صاحب التَّصانيف البديعة والمتقنة ومن أهمها «التفسير» و«التاريخ» توفي رحمه الله سنة (310هـ/923م). أُنظر ترجمته: الخطيب ـ تاريخ بغداد: 1/162-169 ، السمعاني ـ الأنساب: 4/46-47، والقفطي ـ إنباه الرواة: 3/89-89، وابن خلكان ـ وفيات الأعيان: 4/191-192. والذهبي ـ تذكرة الحفاظ: 2/710-716، سير أعلام النبلاء: 14/267-282، معرفة القراء الكبار: 1/264-266 رقم (181) تحقيق بشار عواد معروف، وشعيب الأرنؤوط، وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، ط الأولى 1404هـ/1984م. ابن الجزري ـ غاية النهاية في طبقات القراء: 2/106/108، دار الكتب العلمية تحقيق: ج برجستراسر، مصور عن الطبعة الأولى سنة 1352هـ/1933م، السيوطي ـ طبقات المفسرين: 82-84 دار الكتب العلمية ـ بيروت ط الأولى 1403هـ/1983م.

والآخران منه فيهما مسند عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه بتحقيق: د. ناصر بن سعد الرشيد، وطبع في مطابع الصفا ـ مكة المكرمة سنة 1404هـ. وطبع منه جزءٌ جديد بتحقيق علي رضا.

ومن المعلوم أنَّ ابن جريرٍ لم يتمَّ كتابه هذا، والذي كتبه ابن جرير لم نجده كاملاً.

4- مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد الطَّحَاويِّ[1]، طبع قسمٌ منه قديماً بحيدر أباد الدّكن ـ بالهند في أربعة مجلدات، ثمَّ صُوِّر مراتٍ عدَّةً، وطبع حديثاً تحت «اسم شرح مشكل الآثار» في16 مجلداً بتحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، وإضافة كلمة شرح في الطَّبعة الجديدة له وجهٌ، إذ ذكرته بعض المصادر القديمة[2].

5- شرح معاني الآثار له، وفيه من الكلام على اختلاف الأحاديث الشَّيء الكثير حقَّقه محمد زهري النَّجار، تصوير دار الكتب العلمية ـ بيروت سنة 1399هـ/1979م.

6- تأويل الأحاديث المشكلات الواردة في الصِّفات[3] لأبي حسن علي بن مهدي الكَسْرويِّ[4].

---

(1) هو الإمام أحمد بن محمد بن سلامة الطَّحاوي، من أئمة مُحدِّثي الحنفية، صاحب التَّصانيف النَّافعة منها «شرح معاني الآثار» و«مشكل الآثار» توفي سنة (321هـ/933م).انظر ترجمته: ابن النديم ـ الفهرست: 292دار المعرفة ـ بيروت، السمعاني ـ الأنساب: 4/53، ابن الجوزي ـ المنتظم: 13/318، ابن خلكان ـ وفيات الأعيان: 1/71-72، الذهبي ـ تذكر الحفاظ: 3/808-811، سير أعلام النبلاء: 15/27-33 ابن قطلوبغا ـ تاج التراجم: 102-100 تحقيق: إبراهيم صالح، دار المأمون للتراث ـ ط الأولى 1412هـ/1992م واللّكنوي ـ الفوائد البهية: 34-31دار المعرفة ـ بيروت مصور عن الطبعة الأولى سنة 1324هـ.

(2) انظر: ابن النديم ـ الفهرست:292.

(3) انظر: البغدادي ـ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: 1/220، مكتبة المثنى ـ بغداد.

(4) هو علي بن محمد بن مهدي بن علي بن مهدي الكَسْروي الأصبهاني أبو الحسين الفقيه الشافعي، من أصحاب الأشعري، توفي في حدود (330هـ/941م). انظر ترجمته: ابن عساكر ـ تبيين كذب المفتري: 196-195، والسبكي ـ طبقات الشافعية الكبرى: 3/466 والصفدي ـ الوافي بالوفيات: 22/143باعتناء رمزي بعلبكي، دار النشر فرانز شتايز ـ شتوتغارت 1411هـ ـ 1991م، والدّاوودي ـ طبقات المفسرين: 1/433.

7- مشكل الحديث وبيانه لابن فُورَك[1] وقد خصَّصه صاحبه لأحاديث العقائد، طبع الكتاب أكثر من مرة منها الطَّبعة التي اعتمدتها، والتي حقَّقها موسى محمد علي، مطبعة حسان ـ القاهرة.

8- الآثار التي ظاهرها التَّعارض، ونفي التَّناقض عنها، لابن حزمٍ[2]، ذكر الذَّهبي[3] أنَّه في (10.000) ورقة لكنَّه لم يتمَّه[4].

9- تأويل متشابه الأخبار[5]، لأبي منصور البغدادي[6]، مخطوط ذكره بروكلمان[7] باسم: تأويل المتشابهات في الأخبار والآيات.

---

(1) هو محمد بن الحسن بن فُورَك الأنصاري الأصبهاني، أديبٌ متكلِّمٌ أصوليٌّ واعظٌ كما وصفه ابن عساكر، له مصنَّفاتٌ كثيرةٌ قيل: إنَّها بلغت المئة، منها «مشكل الحديث وبيانه» توفي سنة (406هـ/1015م). انظر ترجمته: ابن عساكر ـ تبيين كذب المفتري: 233-232، دار الكتاب العربي ـ بيروت ط الثالثة 1404هـ/1984م، والصريفيني ـ المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور: 17، وابن خلكان ـ وفيات الأعيان: 4/272 والذهبي ـ سير أعلام النبلاء: 17/214، السبكي ـ طبقات الشافعية 4/127.وقد ردَّ عليه أبي يعلى في كتاب إبطال التأويلات، طُبع منه جزءٌ في السعودية مؤخراً.

(2) هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظَّاهري، عالم الأندلس وأحدأئمة الإسلام ، قال عنه الحميدي: كان حافظاً، عالماً بعلوم الحديث وفقهه، مستنبطاً للأحكام من الكتاب والسنة، توفي سنة (465هـ/1064م). انظر ترجمته: الحُميدي ـ جذوة المقتبس: 311-308، وابن بشكوال ـ الصلة: .417-415/2الضَّبي ـ بغية الملتمس: 418-415، والقفطي ـ إخبار العلماء بأخبار الحكماء: 156دار الآثار ـ بيروت.

(3) هو محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذَّهبي، أبو عبد الله، الحافظ، المؤرِّخ العلامة المُتفنِّن المحقِّق، صاحب التَّصانيف النَّافعة منها: «تذكرة الحفاظ» و «سير أعلام النبلاء» وغيرهما كثير، توفي سنة (748هـ/1348م). انظر ترجمته: الكُتبي ـ فوات الوفيات: 3/315-317 تحقيق: إحسان عباس، دار صادر ـ بيروت. والحسيني ـ ذيل تذكرة الحفاظ: 34 مطبوع مع التذكره، وابن كثير ـ البداية والنهاية: 14/225، مكتبة المعارف ـ بيروت، ط الثانية 1977، ابن الجَزَري ـ غاية النهاية: 2/71، ابن حجر ـ الدرر الكامنة: 3/426-427، والسُّيوطي ـ ذيل طبقات الحفاظ: 349-347مطبوع مع التذكرة، وطبقات الحفاظ: 521-523 دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الأولى 1403هـ/1983م.

(4) سير أعلام النبلاء: 18/194.

(5) انظر: حاجي خليفة ـ كشف الظنون: 1/335، مكتبة المثنى ـ بغداد.

(6) هو الأستاذ عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي، ذو الفنون، الفقيه، الأصولي الأديب المتكلِّم، صاحب المصنَّفات في علم الكلام والفرق وغيرهما، توفي سنة (429هـ/1037م) انظر ترجمته: ابن عساكر ـ تبيين كذب المفتري: 254-253، الصريفيني ـ المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور: 394رقم (1190) القفطي ـ إنباه الرواة: 2/185-186 ابن خلكان ـ وفيات الأعيان 3/203الذَّهبي ـ سير أعلام النبلاء: 17/572-573، السُّبكي ـ طبقات الشافعية: 5/136-148..

(7) Brock: 1/492, S. 1:666 leidene. J.Brill 1937 .

10- التَّحقيق في أحاديث الخلاف لابن الجوزي، جمع فيه أحاديث الخلاف بين المذاهب، وهو مقتصرٌ على الأحاديث الفقهيَّة، طبع منه محمد حامد الفقي جزءا في مصر سنة: 1954، وطبع الكتاب في مجلدين مؤخراً بدار الكتب العلمية ـ بيروت، وتتبَّعه ابن عبد الهادي في كتابٍ حافلٍ سمَّاه «تنقيح التحقيق» طبع منه جزءان بتحقيق الدكتور عامر صبري، وللذَّهبي كتابٌ بنفس الاسم لكنَّه لم يتوسَّع كما فعل ابن عبد الهادي، وطبع الكتاب مؤخراً بتحقيق رضوان جامع، وصدر عن مكتبة نزار الحلبي.

11- مُشكل الصَّحيحين له أيضاً، مخطوط، منه المجلد الثاني في دار الكتب الوطنية بتونس تحت رقم: 7648، ومنه أجزاء في أوقاف الموصل، ورضا رامبور، وجاريت، وخدا بخش ودار الكتب في القاهرة،انظر الفهرس الشَّامل، للحديث وعلومه:2/1011، مؤسسة آل البيت ـ الأردن،1991م.

12- دفع شُبه التَّشبيه، له أيضاً، طبع عدَّة مراتٍ.

13- كتاب «المُشكلين من القرآن والحديث» للقاضي أبي بكر ابن العربي[1] المالكي، ذكره أكثر من مرةٍ في كتبه[2]، وذكر أنه في ألف ورقةٍ وخمسمئة ورقة[3].

14- الكلام على مُشكل حديث السُّبحات والحجاب له: ذكره له غير واحد[4].

---

(1) هو الإمام القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن العَرَبي المُعَافري الإشْبيلي، الفقيه المالكي صاحب التَّصانيف النَّافعة الكثيرة منها «أحكام القرآن» وغيره توفي سنة (543هـ/1148م). انظر ترجمته: قانون التأويل له: 120-69 تحقيق: محمد السليمان، دار الغرب الاسلامي ـ بيروت ط الثانية 1990م القاضي عياض ـ الغنية: 139-133تحقيق: د. محمد بن عبد الكريم، الدار العربية للكتاب، طبعة تونس سنة 1979، ابن بشكوال ـ الصلة: 591-590رقم (1297) ابن خَلِّكان ـ وفيات الأعيان:4/296-297، الذهبي ـ تذكرة الحفاظ: 1298-1294. وسير أعلام النبلاء: 20/197-204، والنباهي ـ المرقبة العليا: 105-107، السيوطي ـ طبقات المفسرين: 34.

(2) انظر: قانون التأويل، 149،183،361، وعارضة الأحوذي: 2/236 دار الفكر ـ بيروت، وأحكام القرآن: 1/31،70.

(3) انظر: قانون التأويل: 361.

(4) انظر: المقري ـ أزهار الرياض: 3/94 تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، لجنة التأليف والترجمة ـ القاهرة .1940ونفح الطيب: 2/254 تحقيق: د. مريم قاسم الطويل، و د. يوسف الطويل، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط الاولى 1415هـ/1995م، والبغدادي ـ إيضاح المكنون: 2/323، مطبوع مع كشف الظنون.

15- تنبيه الأفهام في مُشكل حديثه عليه السلام، للقَصْري[1]، مخطوط، في التيمورية: 2/299، 325، مدرسة محمود باشا (107) 8، وفي لاله لي(409)34.

16- شرح مشكل البُخاري، للدَّبيثي[2]، مخطوط منه نسخة في: فيض الله أفندي [439]21 المجلد الأول منه في 149ورقة.

17- تفسير مشكلات أحاديث يُشكل ظاهرها، لابن المُنَيِّر[3]، مخطوط منه نسختان في التيمورية واحدةٌ منها ناقصةٌ وهما تحت رقمي: 242، 257.

18- دفع التَّعارض بما يوهم التَّناقض في الكتاب والسُّنَّة، للطُّوفي[4].

19- إبكار الأفكار في مُشكل الأخبار[5]، لزين الدِّين الحلبي، المعروف بابن الوردي[6].

---

(1) هو عبد الجليل بن موسى بن عبد الجليل الأوسي القُرطبي، أبو محمد القَصري، متصوِّف ومفسر، له تصانيف نافعة منها «شعب الإيمان» توفي سنة (608 هـ/1211م)، انظر ترجمته: الذهبي ـ سير أعلام النبلاء: 21/420، الصفدي ـ الوافي بالوفيات:18/51، باعتناء أيمن فؤاد سيد، السيوطي ـ طبقات المفسرين: 16، والدَّاوودي ـ طبقات المفسرين: 1/159، والتنبكتي ـ نيل الابتهاج: 184 مطبوع بهامش الديباج المذهب».

(2) هو محمد بن سعيدأبو عبدالله الدَّبيثي، محدِّثٌ مؤرِّخٌ من كبار العلماء توفي سنة (637 هـ/1239م) انظر ترجمته: ابن المُستوفى ـ تاريخ إربل: 1/194-195، المُنذري ـ التكملة:3/ 529 - 528، ابن خَلِّكان ـ وفيات الأعيان: 395- 4/394، الذَّهبي ـ تذكرة الحَفاظ: -4/1414 1415، وسيرأعلام النبلاء: 23/68 والدِّمياطي ـ المستفاد : 93-91.

(3) هو أحمد بن محمد بن منصور، ابن المُنَيِّر الإسكندري، مُفسِّرٌوخطيبٌ وله مشاركةٌ في الحديث، من تصانيفه كتاب: «الانتصاف من الكشاف» توفي سنة (683هـ/1284م).
انظر ترجمته: ابن فرحون ـ الديباج المذهب: 71، والذَّهبي ـ العبر: 3/352، ودول الإسلام: 2/185، الكُتبي ـ فوات الوفيات: 1/132، ابن تَغْري بَردِي ـ النجوم الزاهرة : 7/361، الدَّاوودي ـ طبقات المفسرين 1/89-91.

(4) هو سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطُّوفي، فقيه حنبلي، وله مشاركةٌ في علوم القرآن والحديث، وله فيها مصنفات منها «شرح الأربعين» و «الأكسير في قواعد التفسير» وغيرهما توفي سنة (716هـ/1316م). انظر ترجمته: الذهبي ـ ذيل العبر: 4/44مطبوع مع العبر، ابن رجب ـ ذيل طبقات الحنابلة: 2/366-370، وابن حجر ـ الدرر الكامنة: 2/249-252 وابن مفلح ـ المقصد الأرشد: 1/425-426 والعليمي ـ الأنس الجليل: 2/257-258،والخوانساري ـ روضات الجنات: 4/89-90، تحقيق: أسد الله إسماعليان، دار الكتاب العربي ـ بيروت.

(5) انظر: البغدادي ـ إيضاح المكنون: 1/12.

(6) هو عمر بن المظفر بن عمر الحلبي، المعروف بابن الوردي، شاعر وأديب ومؤرخ له عدد من الكتب أكثرها في اللغة، توفي سنة (749هـ/1349م). انظر ترجمته: الحسيني ـ ذيل العبر: 150، ابن شاكر الكتبي ـ فوات الوفيات: 3/157-160، السبكي ـ طبقات الشافعية: 6/243، ابن حجر ـ الدرر الكامنة: 3/272-274.

20- إزالة الشُّبهات عن الآيات والأحاديث[1]، لابن اللَّبَّان[2]،مخطوط،منه نسخة في تشستر بيتي: (45) 46-2/45 ورقة، ونسخةفي الوطنية ـ باريس من ورقة 170-143، وفي دار الكتب بالقاهرة (20723).

21 نَفْع الجدوى في الجمع بين أحاديث العَدوي[3]، لتاج الدِّين الموصلي[4].

22- تفصيل الإجمال في تعارض الأقوال والأفعال، للعَلائي[5]، مخطوط بدار الكتب بالقاهرة رقم (135مجاميع)، طبع الدكتور محمد الأشقر قطعةً منه في نهاية كتاب «أفعال الرسول» 246 - 2/229 : مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط الثانية 1412هـ/1991م.

23- التَّنْبِيهات المُجملة على المواضع المشكلة له أيضاً، طبع بتحقيق د. مرزوق بن هياس الزهراني، مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، ط الأولى 1412هـ/1991م.

---

(1) انظر: حاجي خليفة ـ كشف الظنون: 72/1.

(2) هو محمد بن أحمد بن عبد المؤمن الإسْعَردي الدمشقي، أبو عبدالله ابن اللَّبَّان، فقيهٌ ومُفسرٌ، من علماء العربية، له عدد من المصنفات منها «ألفية» في النحو و «تفسير» توفي سنة (749هـ/1348 م). انظر ترجمته: الصفدي ـ الوافي بالوفيات: 2/168 باعتناء: س. ديدرينغ. والحسيني ـ ذيل العبر: 149، السبكي ـ طبقات الشافعية الكبرى: 214-5/213 وابن رافع ـ الوفيات: 104-2/103. تحقيق صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ط الأولى 1402هـ/1982م،وابن حبيب ـ تذكرة النبيه:3/116 الهيئة المصرية العامة للكتاب،1986م،ابن حجر ـالدررالكامنة: 421-3/420. والداودي ـ طبقات المفسرين: 82-2/80. وقد وقفت عليه مخطوطاً وهو يبحث في أحاديث الصفات، وقد طبع في السعودية مؤخراً.

(3) انظر: حاجي خليفة ـ كشف الظنون: 2/1969، وابن حجر الدرر الكامنة: 3/183.

(4) هو علي بن محمد بن عبد العزيز بن فتُّوح الثَّعلبي الشافعي، تاج الدين ابن الدُّرَيْهم، كان مُشاركاً في الفقه والحديث والأصول والقراءات، له تصانيف كثيرة، توفي سنة (762هـ/1361م). انظر ترجمته: الصفدي ـ الوافي بالوفيات: 69-22/67، وابن حجر ـ الدرر الكامنة 183-3/181.

(5) هو خليل بن كَيْكلدي بن عبد الله العلائي، صلاح الدين، محدِّثٌ وفقيهٌ، صاحب تصانيف عديدة منها «جامع التَّحصيل في أحكام المراسيل» وغيره توفي سنة (761هـ/1359م). انظر ترجمته: الحسيني ـ ذيل العبر: 4/186، ذيل تذكرة الحفاظ: 47-43، ابن رافع ـ الوفيات: /6 104-105، ابن تغري بردي ـ النجوم الزاهرة: 10/337، ابن حجر ـ الدرر الكامنة: -2/179 182، والداودي ـ طبقات المفسرين: 170-1/169 والعليمي ـ الأنس الجليل: 108-2/107.

24- شرح مُشكلات وقعت في أواخر البُخاري، في نحو عشرين ورقة[1]، لأبي عبد الله السَّنُوسي[2].

25- تأويل الأحاديث المُوهِمة للتَّشبيه، للسُّيوطي[3]، طبع بتحقيق: البسيوني مصطفى إبراهيم الكومي، دار الشروق ـ جدة، ط الأولى 1399هـ/1979م.

26- رسالة في حديث الوائدة والمؤودة لعلي القَاري[4] مخطوط في السُّليمائية (1029) 80 مجاميع وذكرت هذه الرسالة لأنَّ عنوانها فيه مظنَّة الكلام على إشكال هذا الحديث.

27- تعليق على المباحث المشكلة للبخاري، للسندي[5]منه نسخة مخطوطة في جاريت [(586) 5785] 72 ورقة.

---

(1) ثبت البلوي: 442، تحقيق: د. عبد العزيز العمراني،دار الغرب ـ بيروت ط الأولى 1403هـ/1983م.

(2) هو محمد بن يوسف السنوسي،أبو عبد الله، صاحب العقائد السنوسية وغيرها، (ت895هـ) انظر ترجمته:البلوي ـ الثبت: 446-430، التنبكتي ـ نيل الابتهاج: 329-325، الحفناوي ـ تعريف الخلف برجال السلف: 180-1/179 . تحقيق:محمد أبو الأجفان وعثمان بطيخ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، والمكتبة العتيقة ـ تونس، ط الأولى1402هـ/1982م.

(3) هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر السُّيوطي، من أعلام القرن العاشر، مكثرٌ من التَّصانيف في عدد من الفنون، من مصنفاته في علم الحديث «تدريب الراوي شرح تقريب النووي» وغيره تُوفي سنة (911هـ/1505م). انظر ترجمته: السيوطي ـ حسن المحاضرة (حيث ترجم لنفسه فيه): 161-1/155، والسخاوي ـ الضوء اللامع، دار مكتبة الحياة ـ بيروت، العيدروسي ـ النور السافر عن أخبار القرن العاشر: 54-51 دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط الأولى1405هـ/1985م. الغزي ـ الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة:1/ 231-227 تحقيق د. جبرائيل سليمان جبور. دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط الثانية 1979م. وابن العماد ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب: 8/55-51 دار الفكر ـ بيروت.

(4) هو علي بن سلطان محمد، نور الدين الملا الهروي القاري، من مُحقِّقي الفقهاء الحنفيَّة، وله مشاركة في الحديث والتَّفسير، وهو مكثرٌ من التَّأليف، توفي سنة (1014هـ/1606م) انظر ترجمته: الغزي ـ لطف السمر:579-2/578، تحقيق: محمود الشيخ،منشورات وزارة الثقافة ـ دمشق 1982م، المحبي ـ خلاصة الأثر: 186-3/185المطبعة الوهبية ـ مصر سنة 1284هـ. والفوائد البهية: 8، والشوكاني ـ البدر الطالع: 1/445. والزركلي ـ الأعلام: 13-5/12.

(5) هو محمد ابن عبد الهادي التتوي فقيه وعالم بالحديث والتفسير والعربية له عدد من المصنفات توفي (1138هـ/1726م) انظر ترجمته: المرادي ـ سلك الدرر: 4/66، الزركلي ـ الأعلام.

28- شرح مشكل البخاري لمحمد بن محمد بن إبراهيم[1]، مخطوط منه نسخة في الخزانة العامة ـ الرباط [180] 10.

29- كشف مشكلات الأحاديث ليوسف بن محمد المالكي[2]، مخطوط منه نسخة في المكتبة العمومية ـ استنبول [1054/196] 53.

30- كشف غوامض المنقول في مشكل الآيات والآثار وأخبار الرَّسول[3]، لسبط المَرْصِفي[4].

31- الكواكب الدرية المستنيرة بحديث لا عدوى ولا طيرة، لمحمد جنون (كنون)[5].

32- الجامع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض[6] لسعيد بن إبراهيم المحجوز[7].

---

(1) هو محمد بن محمد بن إبراهيم العثماني التاتلي، فقيه مالكي ومحدث ذكر الزِّركلي أنَّ له فهرساً صغيراً توفي سنة (1167هـ/1751م). انظر ترجمته: السوسي ـ المعسول: 16/118، مطبعة النجاح ـ الدارالبيضاء 1380هـ/1960م وبن إبراهيم المراكشي ـ إعلام الأعلام:/5 63-62 المطبعة الجديدة ـ فاس، ط الأولى 1357هـ/1938م. 1/72.

(2) هو يوسف بن محمد بن يحيى أبو الفتح، جمال الدين المالكي، مفتي المالكية بدمشق متصوف وله اهتمام بالحديث، توفي سنة (1173هـ/1760م) انظر ترجمته: المرادي ـ سلك الدرر:245-4/244، والزركلي ـ الاعلام :

(3) انظر: البغدادي ـ إيضاح المكنون: 2/363.

(4) هو محمد بن محمد الأشعري الغمري، متصوف مصري، من فقهاء الشافعية، له كتب كثيرة أغلبها في التصوف، توفي سنة (966هـ/1559م). انظر ترجمته:الزركلي ـ الأعلام: 59-7/58.

(5) هو محمد بن المدني بن علي جنون (تلفظ بالجيم المصرية) أبو عبدالله الفاسي، فقيه مالكي له اهتمامات في الحديث واللغة وغيرهما توفي سنة (1302هـ/1385م)
انظر ترجمته: مخلوف ـ شجرة النور: 430- 429، الكتاني ـ سلوة الأنفاس: 2/364، طبع بفاس سنة 1316هـ، الزركلي ـ الأعلام: 7/94.

(6) السراج ـ الحلل السندسية 3/32 تحقيق محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي،وحسن حسني عبد الوهاب ـ كتاب العمر، دار الحكمة ـ قرطاج تونس ط الأولى 1411هـ/1991م.

(7) هو سعيد بن إبراهيم بن علي، شهر "المحجوز"، قرأ بالزيتونة، وتولى الخطابة بجامع القنيطرة، داخل باب الجزيرة بتونس، له عدد من المصنفات منها شرحٌ على الموطأ، توفي سنة (1119هـ/1707م). انظر ترجمته: ابن أبي دينار ـ المؤنس في أخبار إفريقية وتونس: 316 تحقيق: محمد شمام، المكتبة العتيقة ـ تونس، ط الثالثة 1387هـ/1967م. وحسين خوجه ـ ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان: 211-210 تحقيق: الطاهر المعموري، الدار العربية للكتاب ـ ليبيا/تونس، سنة، السراج ـ الحلل السندسية: 3/32. مخلوف ـ شجرة النور الزكية: حسن حسني عبد الوهاب ـ كتاب العمر: 348-1/347، بوذينة ـ مشاهير التونسيين: 168.

35-إتحاف المهرة في الكلام على حديث لا عدوى ولا طِيَرة، للشَّوكاني[1]، مخطوط منه نسخة في مكتبةالجامع الكبير بصنعاء تحت رقم:

34- مشكلات الأحاديث النَّبويَّة، لعبد الله بن علي النَّجديِّ القَصِيميِّ[2]، طُبع قديما، وأعاد طباعته خليل الميس، دار القلم ـ دمشق ط الأولى 1405هـ/1985م.

35- التأليف بين مختلف الحديث، لمحمد رشاد خليفة، طبع مرتين آخرهما في القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية سنة 1405هـ/1985م.

36- المُغيث في مختلف الحديث. للشيخ محمد بن طاهر، تاريخ كتابة النُّسخة 1240هـ[3]. وهناك نُسخٌ مخطوطةٌ لكتاب بهذا الاسم محفوظة في المكتب الهندي (لوث) ومجلس الشورى الإسلامي ـ طهران، انظر: الفهرس الشامل: 3/1544

37- رسالة في الجواب عن استشكال الجمع بين دعائه ﷺ لأنس بن مالك خادمه بكثرة المال والولد، ودُعائه بذلك على من لم يؤمن به ويُصدِّقه، وكاتبه مجهول، وهو مخطوط في دار الكتب بالقاهرة 1/118 (210 مجاميع).

38- الأحاديث المشكلة لمجهول، منه نسخة مخطوطة في امبروزيانا رقم [11/8 س (264)] من ورقة 23 - 18أ.

39- تفسير مشكل الحديث لمجهول منه نسخة خطية في جاريت رقم 357 (818).

40 - شرح مشكل الحديث لمجهول، منه نسخة خطية في خزانة القرويين 124 [1720] ناقص الأول والآخر.

---

(1) هو محمد بن علي بن محمد الشَّوكاني، ثمَّ الصَّنعاني، فقيهٌ مجتهدٌ من كبار علماء اليمن، مكثرٌ من التأليف، مع الدِّقة والتَّحقيق، من أشهر تآليفه: «نيل الأوطار» و «إرشاد الفحول» وغيرهما توفي سنة (1250هـ/1834م). انظر ترجمته: البدر الطالع له: 225-2/214 دار المعرفة ـ بيروت، محمد بن محمد الحسني ـ نيل الوطر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر: 302-2/297،المطبعة السلفية ـ القاهرة سنة 1350هـ.

(2) وهو كاتب معاصر، مضطرب التفكير، وانتهى أمره إلى الإلحاد، ولسوف أعرض لشيءٍ من آرائه في المتعارض، في الباب الرابع، انظر ترجمته: المنجد ـ دراسة عن القصيمي، دار الكتاب الجديد ـ بيروت، ط الثانية سنة 1972م.

(3) كما ذكر ذلك البغدادي ـ إيضاح المكنون: 2/520.

ويمكن أن ينضاف إلى هذه القائمة كتب النَّاسخ والمنسوخ في الحديث[1]، لأنَّها من قبيل دفع المتعارض، وبعض كتب السُّنَّة التي اعتنى مؤلفوها بالتأليف بين الأحاديث ودفع ما يوهم التَّعارض والتَّناقض عنها مثلاً.

41- صحيح ابن خُزَيمة، وهو مطبوعٌ بتحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي ـ بيروت.

42- التَّقاسيم والأنواع، لابن حِبَّان[2] وقد طبع بترتيب ابن بَلْبَان[3] مرتين إحداهما ببيروت ـ دار الكتب العلمية باسم الإحسان تقديم: كمال يوسف الحوت سنة 1407هـ، والثَّانية في مؤسسة الرسالة ـ بيروت بتحقيق شعيب الأرنؤوط سنة 1408هـ باسم صحيح ابن حِبَّان.

وكلاهما تكلَّم على التَّوفيق بين الأحاديث بكثرةٍ، ولو جرَّدنا الأحاديث المُتكلَّم عليها بالتَّأليف والجمع أو التَّرجيح عند هذين الإمامين لأربت على مجلدين.

هذا ما تيسر الوقوف عليه، ولعلي أجد مع البحث والتَّنقيب أسماء مصنفاتٍ أخرى.

---

(1) ومن ذلك: ـ النَّاسخ والمنسوخ: لابن شاهين، حققه: سمير بن أمين الزهيري، وطبعته مكتبة المنار ـ الزرقاء ـ الأردن سنة 1408هـ/1988م.
ـ الاعتبار في النَّاسخ والمنسوخ من الآثار، للحازمي، طبع في المكتبة المنيرية بمصر سنة 1346هـ/وأعادت تصويره دار إحياء التراث ببيروت، وطبع مؤخراً بتحقيق د.عبد المعطي قلعجي.
ـ إخبار أهل الرُّسوخ في الفقه والحديث بمقدار المنسوخ من الحديث، طبع بتحقيق: محمد صبحي حسن حلاق، دار ابن حزم ـ بيروت، سنة 1413هـ/1993م.
ـ رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار، لبرهان الدين الجعبري، تحقيق: د. حسن محمد مقبول الأهدل، مؤسسة الكتب الثقافية، ط الاولى سنة 1409هـ/1988م. وغير ذلك من الكتب المخطوطة.

(2) هو الإمام الحافظ العلاّمة محمد بن حِبَّان بن احمد، أبو حاتم التَّميمي البُستي السِّجستاني، مكثرٌ من الشُّيوخ والتَّأليف، من مصنفاته «الصحيح» و«الثقات و«المجروحين» وغيرها توفي سنة (354هـ/965م).
انظر ترجمته: السمعاني ـ الأنساب: 349-1/348، والقفطي ـ إنباه الرواة: 3/122، الذهبي ـ تذكرة الحفاظ: 924-3/920، وسير أعلام النبلاء: 104-16/92، والصفدي ـ الوافي بالوفيات: 2/217، والسبكي ـ طبقات الشافعية: 3/131.

(3) هو الأمير علاء الدين أبو الحسن علي بن بَلْبَان بن عبد الله الفارسي المصري، محدِّث فقيه حنفي وقد برع في كليهما الفقه والحديث، اعتني بترتيب وتلخيص الكتب الكبيرة توفي سنة (739هـ/1339م) أُنظر ترجمته: الصفدي ـ الوافي بالوفيات: 15-12/14، ابن رافع ـ الوفيات: 280-1/278،ابن حجر ـ الدرر الكامنة: 4/38، ابن قطلوبغا ـ تاج التراجم، السيوطي ـ بغية الوعاة: 2/152، واللكنوي ـ الفوائد البهية: 118.

ملحوظات على منهجي في إيراد التَّراجم والأحاديث

وقبل الدُّخول في عرض الأبواب والفُصول والمباحث، أودُّ أن أُبيِّن منهجي في إيراد التَّراجم والأحاديث، وأُبيِّن حدود التَّعارض الذي سأبحثه:

أولاً: لم أقصد الاستيعاب من ذكر مصادر ترجمة العَلَم المترجَم، وإنَّما قصدت إيراد المصادر حسب قربها زمانيًّا أو تعلُّقها تعلُّقاً كبيراً بالمترجَم، أو أن يكون المصدر بالرَّغم من تأخُّرِه زمانيًّاً له تعلُّقٌ بالمترجَم.

فإن كان المترجم من وفيات القرن الخامس مثلاً رأيت أن أذكر أقرب مصدرٍ له من حيث الزَّمان، وإن كان من بلدٍ معينٍ ممن اعتني العلماء بجمع تراجمهم، كتاريخ بغداد، وواسط، ومكة، والمدينة وهكذا. وإن كان ينتمي لمذهبٍ عقيديٍّ أو فقهيٍّ فإنِّي أُقدِّم المصدر الذي يترجم له، وأورده وإن كان متأخِّراً زمانيًّاً، وكذلك فإني أحرص على ترجمة المحدِّث من الكتب التي جمعت تراجم الحُفَّاظ والمحدِّثين، والمُفسِّر من الكتب التي جمعت تراجم المُفسِّرين، ورأيت بين هذا وذاك أن أرجع قدر الإمكان إلى التَّراجم العامَّة، كسير أعلام النُّبلاء، ووفيات الأعيان، وفوات الوفيات وغيرها.

ولم أُترجم للصَّحابة أو المشاهير من أصحاب الكتب السِّتَّة، ومن اشتهر من غيرهم كالأئمة المتبوعين لأنَّ شهرتهم تغني عنهم.

ثانياً: بالنِّسبة لتخريج الأحاديث، فإنِّي حرصت على استيعاب مصادر وجود الحديث ـ قدر الإمكان ـ من طريق الصَّحابي الذي جاء الحديث عنه، ولم أحرص على ذكر كافَّة الطُّرق عن جميع الصَّحابة الذين رووا الحديث إن كان الحديث صحيحاً لأنَّ هذا سيُطَوِّل الكتاب بغير كبيرِ فائدةٍ، وأثناء التَّخريج لم أتَّبِع في ترتيب المصادر على تقديم الأقدم زمانياً إلاّ بعد الانتهاء من ذكر مصادر الكتب السِّتَّة إن كان الحديث مُخرَّجاً فيها أو في إحداها.

ولست أنكر بأنِّي قد استفدت من جهود من سبقني في التَّخريج، وهذه سُنَّة العلم، إذ لّلاحق أن يستفيد من السَّابق، ولكن بعد بذل الجهد الشخصي الخاص لتخريج الحديث.

أما عن طريقتي في إثبات التَّخريجات، فإنِّي أثبت اسم المصنِّف إن كان من أصحاب الكتب الستَّة،ثمَّ أذكر اسم الكتاب من مصنَّفه المشهور وأعقبه باسم الباب ورقمه من نفس الكتاب، وإذا ذكرت البخاري فأقصد الصحيح وكذا بقية الكتب الستَّة، وإن أردت كتاباً آخر للبخاريِّ أو غيره قيدت ذلك بذكر اسم الكتاب، كأن أقول: البخاري في «الأدب المفرد» وهكذا.

ثالثاً: أردت من عنوان رسالتي التَّعارض في الحديث، ما يظهر من تعارضٍ وتناقضٍ في الأحاديث مع الآيات، أو ما يماثلها من الحديث، أو العقل، والرأي والتاريخ والعلوم وما سوى ذلك.

ولم أتعرَّض للتَّعارض الواقع في الإسناد من حيث تعارض الوصل والإرسال في الحديث، أو تعارض الوقف والرَّفع، ومايصحُّ أن يتعارض من هذه الأمور، كما لم أتعرَّض لتعارض أقوال المجرِّحين والمُعدِّلين في شخصٍ ما، فهذه الأمور وإن كان يصحُّ أن يُطلق عليها لفظ التَّعارض إلا أنَّها لا تقع تحت شرطي من حيث إظهار التَّعارض الواقع في متن الحديث مع آيات ومتون أحاديث أُخرى ومع ما قدَّمته قبل قليلٍ عن أوجه التَّعارض وهو ما سأبيِّنه بتوسُّعٍ في الباب الثَّاني وهو شرطي في تناول التَّعارض.